نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
• نشرة غير دورية تصدر باللغتين العربية والانجليزية ، العدد الرابع ، أغسطس / آب ١٩٨٦

كلمة التحرير :

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان رسالة من مواطن سورى من أعضائها . الرسالة تتضمن قدرا من العتاب ، وقدرا أكبر من الغضب . أما العتاب فقد انصب على انه « باستثناءات محددة لم تأت مطبوعات المنظمة على ذكر انتهاك يذكر لحقوق الانسان فى سوريا » وهى انتهاكات يستحق كل منها « ملفا كاملا » على حد تعبير الرسالة . وأما الغضب فقد انصب على ان المنظمة تستمد معلوماتها من مصادر أجنبية ، تستقى معلوماتها بدورها من مواطنين عرب .

ونحن نقبل عتاب الزميل الكريم ليس فقط لأنه بعض المودة — ولكن لأننا نشاركه فى تقديره لمظهر انتهاكات حقوق الانسان فى سوريا والأهمية التى يتعين ان يحتلها وإن كنا نختلف معه بشأن حجم ماتقدمه مطبوعات المنظمة من متابعة لحقوق الانسان فى سوريا .

أما الغضب فاننا نشارك فيه الزميل ، إنصافا للقضية ، وانصافا للمنظمة ، ولكننا لن نمل تكرار ماسبق أن أكدناه، أن مسئولية الخروج من هذا المأزق انما هى مسئوليتنا المشتركة ، مسئولية الأعضاء بقدر ماهى مسئولية الأمانة العامة .

لكن خطاب الزميل لايقف عند حد العتاب والغضب ، ولكنه يقدم اقتراحا هاما ، حيث يقول « أقترح ان تقيم المنظمة العربية لحقوق الانسان علاقة شرف مع الأحزاب المعارضة العربية فى كل بلد عربى . إذ فى صفوفها تتمركز انتهاكات الأنظمة لحقوق الانسان ، وبدون علاقات متينة وثقة

[البقية ص ٢]

فى هذا العدد :
تعذيب المعتقلين السياسيين فى مصر، ص ٢ . حقوق الانسان فى الوطن العربى، ص ٣، ص ٥ . فلسطين المحتلة، ص ٦ . الإفراج عن رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان، ص ٧ . من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان ص ٨ .

حقوق الانسان والصراعات فى جمهورية اليمن الديمقراطية

المصادر المؤيدة للنظام الجديد فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تطرح صورة مستقرة للأوضاع هنالك .. فسمات الصورة تشمل طرح رؤية اللجنة المركزية على ضوء اجتماعها الاستثنائى بما فى ذلك قرار العفو العام ، والاجراءات المتخذة لتأمين معيشة أسر الشهداء والقتلى والمفقودين والمحتجزين كما تشدد على ضرورة استكمال كافة الاجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة قيادات النظام السابق .

تستشهد هذه المصادر بعدة شواهد لتأكيد صورة الاستقرار .

من ذلك إعادة بناء التنظيمات الجماهيرية حيث عقد المجلس المركزى للطلبة مؤتمره السابع فى منتصف مايو ، تبعه اتحاد الشبيبة اليمنية الذى عقد مؤتمره الخامس ، فضلا عن تشكيل لجنة تحضيرية لترتيب عقد المؤتمر الرابع لاتحاد نساء اليمن ، واستعداد اتحاد عمال اليمن — أنيد — لعقد مؤتمره فى نهاية السنة الحالية، من ذلك أيضا — التحركات النشطة للرئيس اليمنى حيدر أبو بكر العطاس والتى شملت سوريا والجزائر وليبيا ، ولقائه فى الأخيرة ورئيس اليمن الشمالى . فضلا عن جولته فى الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية ، التى تذكر المصادر أنها قدمت دعما ملموسا لاخراج اليمن من ضائقته الاقتصادية .

ومن ذلك أيضا زيارة وفد سوفيتى رفيع المستوى لعدن برئاسة لجنة التفتيش المركزية فى الحزب وتوقيعه ثلاث اتفاقيات للتعاون التجارى والنفطى والاقتصادى بين البلدين .

لكن الصورة على الجانب الآخر — وكما تطرحها المعارضة اليمنية — تأتى على النقيض من ذلك تماما .. وتدلل المعارضة على ذلك بشواهد متعددة يأتى فى مقدمتها استمرار حالة حظر التجول بعد بضعة أشهر من أحداث يناير والاجراءات القمعية المشددة واكتظاظ السجون بأنصار الرئيس السابق ، وفرار أعداد غفيرة من المواطنين خارج البلاد ، وعلى حدود الدول المجاورة ، وعجز النظام عن توفير الكوادر الادارية والسياسية اللازمة حتى شغل أحد الأمميين منصباً وزارياً ، وتولى سائق منصبا قياديا فى القوات المسلحة .

وتؤكد المعارضة اليمنية أن مايجرى على أرض اليمن الجنوبى انما هو مقاومة سياسية وعسكرية للنظام، وليس مجرد « جيوب يجرى تصفية آثارها » .

والتحليل النهائى للصورة التى تطرحها المعارضة اليمنية — بكافة فرقها — تعطى انطباعا بأن خطر الحرب الأهلية يهدد البلاد جديا .

وبين حدى الانطباعين المتناقضين اللذين تطرحهما القوى المتصارعة فى اليمن الشقيق تبرز انتهاكات حقوق الانسان اليمنى فى غير حاجة الى تدليل .

والشكاوى الواردة الى المنظمة تذكر عددا للمعتقلين يتراوح بين إثنى عشر ألفا طبقا لأدنى المصادر تقديرا وعشرين ألفا طبقا لأعلاها .

وتتناول هذه الشكاوى وقائع تصفية جسدية وقتل عشوائى ، وعلى أساس قبلى واجراءات تعذيب لمئات من المواطنين اليمنيين المعارضين ، والمحتمل معارضتهم .

والهيئات اليمنية المعارضة تلح فى اتصالاتها على المنظمة أن ترسل بعثة لتقصى الحقائق ، وبعضها يقترح إيفاد مندوبين لمقابلة المجموعات الفارة واللاجئة الى الجمهورية العربية اليمنية .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات اليمنية فى شأن هذه الشكاوى ورغم مضى وقت طويل ، فإننا مازلنا نأمل فى فتح باب الحوار بين المنظمة والنظام اليمنى وبين النظام اليمنى ومعارضيه ، كما بدأت المنظمة فى إعداد دراسة شاملة عن أوضاع حقوق الانسان فى اليمن الجنوبى ، ومع تقدير المنظمة للظروف الداخلية لليمن الشقيق ، الا أنها ترى أنه مهما حسنت النوايا ، وتوفرت التبريرات يظل من المطلوب اتخاذ خطوات عملية تنهى الأوضاع التعسة التى يعانى منها آلاف المواطنين اليمنيين .

تعـــذيب المعتقلـين السياسيين فـى مصـــر

قامت مباحث أمن الدولة بحملة اعتقالات واسعة شملت ٥٠٠ شخص من الجماعات الإسلامية فى كل محافظات الجمهورية وذلك عقب القبض على الشيخ عبد الله السماوى عضو الجماعات الإسلامية . ومن بين المعتقلين عدد من القصر .

وأضافت صحيفة الأحرار المصرية المعارضة التى أوردت النبأ أنه قد وجهت للمتهمين تهمة التآمر على قلب نظام الحكم من خلال جماعة متطرفة وحيازة المنشورات والأسلحة والمفرقعات . وقد أكد المتهمون أنه لاعلاقة لهم بالتهم المنسوبة اليهم وأن القبض عليهم يتم بشكل عشوائى كما رجّح أغلبهم وجود دوافع سياسية .

كما ذكرت الصحيفة فى عدد آخر لها (٨٦/٧/٢١) أن مباحث أمن الدولة بدأت فى تطبيق أساليب وحشية تجاه أعضاء الجماعات الاسلامية لإجبارهم على الإدلاء باعترافات محددة سلفا .. وأن خطة أمن الدولة تقوم على أن يكون التعذيب على مرحلتين : الأولى قبل المثول أمام النيابة وفيها تحرص على عدم وجود آثار للتعذيب كإستخدام الصعق الكهربائى ووضع أجسام مطاطة فى مناطق حساسة من الجسم .

الطب الشرعى يؤكد التعذيب

أما المرحلة الثانية فتكون بعد الإنتهاء من التحقيقات أمام النيابة وفيها يعاقب من خالف تعليماتهم فى الإدلاء بأقواله بالنيابة ، وهنا لاتبالى إذا ماترك التعذيب آثارا واضحة فى أجسام المتهمين . هذا وقد اكتشفت النيابة ذلك عندما استدعت بعض المتهمين فى إحدى القضايا بعد إنهاء التحقيقات معهم فوجدت بهم آثار تعذيب واضحة . فأمرت النيابة على الفور بتحويلهم للطب الشرعى الذى أكد أنهم تعرضوا بالفعل لأنواع مختلفة من التعذيب .

وقالت صحيفة الوفد المعارضة أن محكمة جنوب القاهرة أكدت أن تصرفات قيادات الشرطة مع أعضاء تنظيم الجهاد الذين تم التحفظ عليهم بعد حادث المنصة عام ٨١ قد تجاوزت حدود وظيفتهم حيث عاملوا السجناء أسوأ معاملة أثناء فترات حبسهم وأكدت المحكمة أن هذه الأفعال انحراف تستنكره جميع الدساتير والقوانين والمبادىء الإنسانية .

وأضافت الصحيفة ان المحكمة قد اعلنت ذلك فى حيثيات حكمها الذى صدر لمصلحة اثنين من أعضاء الجهاد الذين تم الافراج عنهما بعد ثلاث سنوات من اعتقالهما وقضت المحكمة بالزام الحكومة بدفع ١٤ ألف جنيه تعويضا لما لحقهما من أضرار مادية وأدبية بسبب اعتقالهما وتعذيبهما .

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها : « ان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ومن أقوال الشهود والمدعين والتى تطمئن اليها المحكمة وتأخذ بها فى قضائها بثبوت خطأ تابعى الحكومة من ضباط وجنود لقيامهم بالتعدى بالضرب والسب على المدعيين وتعذيبهما وامتهان كرامتهما خلال فترة حبسهما الاحتياطى وكذا أثناء اعتقالهما وتقييد حريتهما ثلاث سنوات مخالفين بذلك مانص عليه الدستور من صون للحرية الشخصية وحفاظ على كرامة الإنسان .

بلاغ إلى النائب العام

وقد أرسل ثلاثون محاميا من نقابة المحامين بلاغا الى النائب العام بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية لوقف التعذيب فى سجن ليمان طره للمسجونين على ذمة القضية ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن دولة عليا المعروفة بقضية حرق نوادى الفيديو — لأن التعذيب الذى يتم اجراؤه لأعضاء الجماعات الاسلامية فى ليمان طره لايتحمله بشر ، وقالوا انه فى حالة عدم اتخاذ الاجراءات القانونية فى هذا البلاغ فإن المحامين سيقومون برفع دعاوى قضائية على النائب العام وأعضاء النيابة العامة الذين يتقاعسون عن مباشرة واجباتهم القانونية هذا وقد تم ندب رئيس نيابة جنوب القاهرة للتحقيق فى هذا البلاغ

ومن الجدير بالذكر أن رئيس جمهورية مصر العربية أصدر قرارا بتشكيل دائرة محكمة أمن دولة عليا (طوارىء) تختص بالفصل فى هذه القضية — رقم ٤١٢ حصر أمن دولة عليا لسنه ١٩٨٦ والمعروفة بقضية حرق نوادى الفيديو — ويرأس هذه الدائرة اللواء مصطفى أحمد دويدار ، وعضوية اللواء محمد هاشم خورشيد والعميد عبد المحسن مصطفى الباجورى كما ينص القرار فى مادته الثالثة على أن توجه الى المحكمة كافة الطلبات والتظلمات التى تدخل فى اختصاصها .

وتشير الدوائر القانونية ان تشكيل هذه المحكمة على النحو الذى جاءت عليه ينطوى على قدر من المخالفات القانونية والدستورية سواء فى تشكيلها من العسكريين أو فى توجيه كافة الطلبات والتظلمات الى نفس المحكمة ، كما يرون أن نظر القضية فى إطار قوانين الطوارىء ينطوى على انتهاك آخر لحقوق المتهمين ويحرمهم من المثول أمام قاضيهم الطبيعى .

هذا وتناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية إيقاف مثل هذه الانتهاكات التى تتعارض مع حقوق الانسان وتوقيع العقوبة على المخالفين من الجنود والضباط الذين تجاوزوا حدود وظيفتهم ضمانا لسيادة العدالة واحتراما لحقوق الإنسان .

كلمة التحرير [بقية]

متبادلة ، ستظل المنظمة فى اطار المعلومات العامة — القديمة والمزاجية — وهذا يتطلب المبادرة من المنظمة (بوضع) إطار يضمن أمن المنظمة ، والأحزاب وحقوق الانسان » .

والاقتراح وجيه ، ويستحق المناقشة ، وإن كان — فى تقديرنا يطرح قضية حساسة ومرد الحساسية هنا ليس فى نسج شبكة علاقات مع أحزاب المعارضة العربية ، فالمنظمة — بالضرورة — طرف فى مثل هذه العلاقة .. ولكن المشكلة تكمن فى طبيعة المعادلة التى تحكم هذه العلاقة ، فالمنظمة ، وان كان عليها أن تعبر عن مشكلات المعارضة ، وان كان عليها أيضا أن تكون فى طليعة القوى التى تواجه النظام فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان ، فإنها لاتملك ترف التمسك بالأحكام المسبقة ، أو بلاغة الاعتراضات النظرية ، أو فضل المشاركة فى البرامج السياسية . وفيما عدا قضايا حقوق الانسان ، والحريات بمعناها الواسع تظل هناك مسافة تفصل بين الحزب السياسى ، ومنظمة حقوق الانسان والسلطات الحاكمة .

بمعنى آخر فإن اقتراح الزميل الكريم ، يمس مباشرة الجدل القائم حول الخطوط الفاصلة بين مشكلات السياسة ، وحقوق الانسان ، والقضية مفتوحة للحوار .

حقـــوق الانســـان فـــى الوطـــن العربـــى

قـطر / البحرين

اجراءات تعسفية ضد العاملين البحرانيين

اتخذت السلطات القطرية بعض الاجراءات التعسفية بحق المواطنين البحرانيين العاملين على أراضيها .

جاءت تلك الاجراءات فى أعقاب اندلاع نزاع الحدود الذى تفجر بين كل من قطر والبحرين — وبلغ ذروته فى ابريل ١٩٨٦ .

واشتركت السلطات فى كل من الدولتين فى اللجوء الى بعض مظاهر التعنت فى معاملة رعايا الدولة الأخرى .

هذا مانشرته « الجبهة الشعبية فى البحرين » وهى إحدى فصائل المعارضة — والتى أفردت ملفاً خاصا حول تلك القضية فى العدد ١٢٦ من نشرتها الصادرة فى يوليو .

وقد أشارت لقيام السلطات فى قطر :

- بتسريح أكثر من ٢٧٠ شخصا من البحرانيين العاملين فى مختلف المؤسسات والمرافق فى قطر — وان السلطات قد منعت عودة بعضهم إلى وظائفهم حتى بعد « انتهاء الأزمة » .
- وبتسريح كافة البحرانيين العاملين فى الجيش القطرى وأن بعضهم قد أعطى ٤٨ ساعة لمغادرة قطر .

وأضافت النشرة أنه بالرغم من الوعود التى أدلى بها المسئولون فى البحرين حول استعداد الحكومة لتشغيل أى مواطن بحرانى تسرحه حكومة قطر أو تبعده خارج [redacted] — الا أن معظم العاملين البحرانيين فى قطر قد فضلوا الانتظار حيث هم ، أملا فى عودة « المياه الى مجاريها » ، وهو الأمر الذى وصفته النشرة ، بأنه يعود الى خوفهم من التعرض للبطالة فى البحرين .

وعلى الجانب الآخر اشارت نشرة « الجبهة الشعبية فى البحرين » الى أن السلطات فى كل من البحرين وقطر قد مارست بعض المضايقات ضد مواطنى الدولة الأخرى فعلى سبيل المثال كان المواطن القطرى يعامل بتعسف فى مطار البحرين ويترك ساعات طويلة حتى يسمح له بالدخول ونفس الأمر كان يتبع فى مطار الدوحة ضد المواطنين البحرانيين .

وجدير بالذكر أن الأزمة التى نشبت بين الدولتين كانت حول الجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين ومن بينها « فشت الديبل » التى يتيح الاستيلاء عليها السيطرة على حقل الغاز الطبيعى وقد نجحت بعض الوساطات العربية فى نزع فتيل هذه الأزمة .

ومما يجدر الاشارة إليه أن تلك الممارسات تعيد إلى الأذهان مايمكن وصفه بأنه أصبح « ظاهرة » عامة فى عالمنا العربى — فكلما نشب خلاف أو نزاع بين حكومتين عربيتين كثيرا ماتلجأ أثناءه الحكومتان المعنيتان أو إحداهما — على أحسن تقدير — لاتخاذ إجراءات تعسفية ضد مواطنى الدول الأخرى تشمل — الترحيل أو الطرد أو الفصل أو مصادرة الممتلكات .

بل وان اجراءات أخرى — لاتقل فى مخالفتها لضمانات حقوق الإنسان — يتم اللجوء إليها أحيانا من جانب الحكومات العربية فى حالات الوحدة وليس النزاع بين تلك الحكومات ، فحين أقيمت وحدة بين ليبيا والمغرب قامت السلطات المغربية بتسليم بعض المعارضين السياسيين الليبيين المقيمين على أراضيها إلى السلطات الليبية .

وربما قد أصبح من الضرورى أن تفصل الحكومات العربية بين الخصومات التى قد تنشب بينها وبين حقوق المواطنين من أبناء الدول العربية المقيمين على أراضيها .

البحريـن

اطلاق سراح معتقل

أطلقت السلطات فى البحرين سراح المعتقل أحمد الشملان — بعد اعتقال دام خمس سنوات دون محاكمة ودون توجيه تهم محددة اليه .

وكانت السلطات فى البحرين قد ألقت القبض عليه بعد عودته من الاتحاد السوفيتى حيث كان يستكمل دراسته وظلت متحفظة عليه حتى أطلقت سراحه فى يونيو من هذا العام . (نشرة « ٥ مارس » الصادرة عن الجبهة الشعبية فى البحرين — عدد يوليو)

تعذيب السجينات

شملت الاعتقالات التى شهدتها البحرين فى الشهور القليلة الماضية عديدا من العناصر النسائية الاسلامية وقد تعرض بعض منهن للتعذيب والضرب المبرح مما أدى لإصابة إحداهن بنزيف .

هذا وقد لاحظ أهالى المعتقلات أثناء زيارتهم للسجن وجود آثار للضرب والتعذيب على أجسام المعتقلات ومن جانب آخر اعتقل أمين صندوق جمعية التوعية الاسلامية وطلب منه تسليم أموال الجمعية ، كما تم اعتقال السكرتير السابق للجمعية .

نشرة « صوت البحرين » الصادرة عن حركة أحرار البحرين الاسلامية — عدد يوليو .

السعوديـة :

نقل معتقل الى مستشفى الأمراض العقلية

أصيب المعتقل نور حميد علوى الهاشم بإنهيار عصبى نقل على إثره الى مستشفى الطائف للأمراض العقلية .

أسباب ذلك تعود — وفقا لما ذهبت إليه الشكوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان — لتعرض المعتقل لتعذيب نفسى وجسدى تدهورت نتيجة له أوضاعه النفسية وأصيب فى أعقابه بفقدان جزئى للذاكرة .

ونور حميد علوى طالب جامعى بجامعة الملك سعود بالرياض وهو شيعى ، وقد جرى اعتقاله فى ديسمبر ١٩٨٤ واتهمته المباحث بالتستر على زميل له فى المسكن ومساعدته على الهرب فضلا عن اتهامه باقتناء بعض الكتب الدينية .

وقد تعرض لضغوط لاخبار رجال الأمن بمكان اقامة زميله الذى كان المستهدف بالأساس فى عملية التفتيش والاعتقال التى جرت .

وقد أوردت الشكوى أساليب التعذيب التى تعرض لها المعتقل نور علوى وفى مقدمتها الصدمات الكهربائية والضرب والتعليق من الرجل والسجن الانفرادى فضلا عن الاهانات وسوء المعاملة .

وكانت أسرة المعتقل قد بذلت محاولات للحصول على موافقة بزيارته بالسجن وقد تمكنت بالفعل من ذلك . وأثناء المقابلة كان من الواضح أن نور علوى يعانى من صعوبة فى النطق وأنه فى بعض الأحيان يكرر الأسئلة نفسها ولاحظت أسرته — فى زيارة لاحقة — انه لم يعد يستطيع النطق على الاطلاق .

وقد اضطرت السلطات لنقله الى المستشفى المركزى فى الدمام فى بادىء الأمر ثم عاودت ارساله الى المستشفى مرة أخرى إزاء اصابته بانهيار عصبى أثناء وجوده بالسجن حيث أحيل الى مستشفى الطائف للأمراض العقلية .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السيد وزير داخلية المملكة العربية السعودية فى أمر التعذيب الذى تعرض له المعتقل وأسباب عدم تقديمه للمحاكمة ، الا أنها لم تتلق أى ايضاح من السلطات السعودية .

العراق

مذبحة فى سجن « أبو غريب » .

ارسل احد ضباط سجن ابو غريب فى العراق تقريرا مستقى مباشرة من الموقع الذى جرت فيه أحداث — ما اسماه « مذبحة » ٥٠٠٠ سجين سياسى ومعارض للحرب العراقية — الايرانية ممن كانوا محتجزين بسجن أبو غريب . حيث ارسل شهادته إلى اللجنة المعنية بالعمل ضد القهر ومن اجل الحقوق الديموقراطية فى العراق وذلك اثناء تواجده فى اجازة فى بريطانيا فى اعقاب تلك الأحداث التى كانت قد جرت فى منتصف سبتمبر ١٩٨٤ .

وبناء على طلبه للجنة فقد حذفت الأجزاء التى من شأنها ان تكشف عن هويته والتى قد تجعله عرضة لايذاء من السلطات العراقية كما ان اللجنة التى تلقت منه التقرير قد عمدت — استجابة لطلبه — إلى تأخير نشر الوقائع المدرجة فى شهادته لنفس الاعتبارات الواردة اعلاه .

والشهادة المقدمة تسير على النحو التالى :

انه فى تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٤ تلقى مدير السجن تعليمات اقتصرت على الكلمة الشفرية « ابداً إ ابداً » وبعد ساعة من هذا الاتصال اصدر مدير السجن تعليمات بإستخدام مكبرات الصوت لإعلان السجناء المحكوم عليهم بالاعدام بان الرئيس العراق قد قرر تخفيف العقوبة الصادرة بحقهم (بحق السجناء المحكوم عليهم بالاعدام) تمهيدا لإطلاق سراحهم وطلب منهم القيام بتنظيف السجن واعداد انفسهم انتظارا لتعليمات بالافراج عنهم .

وفى اعقاب ذلك أعطى مدير السجن تعليمات بإتاحة قدر من المرونة مع السجناء فى الحركة وفتح ابواب زنازينهم وتزويدهم بماء ساخن . وكانت تلك التعليمات — التى لم يساور السجناء شكوكا بشأن مراميها — قد اشاعت مناخا من التفاؤل والسعادة لدى السجناء حيث قضوا ليلتهم ساهرين فى انتظار نبأ الافراج عنهم . ولكن الفجر جاء لهم بمصير اخر غير ذلك الذى كانوا يتوقون له . فقد استدعى اول الأمر ٥٠٠ من بين هؤلاء السجناء وجرى نقلهم تحت حراسة مشددة إلى حيث تمت عملية القتل الجماعى لهم تحت مرأى وسمع مئات من رجال الأمن والمخابرات وضباط من جنود الجيش الشعبى .

وقد توالت عمليات القتل الجماعى خلال عشرة أيام متتالية حيث وصل العدد الاجمالى — وفقا لشهادة ضابط سجن ابو غريب — إلى ٥٠٠٠ قتيل حتى ان اتساع نطاق تلك العمليات قد اثار اشمئزاز بعض المسئولين فى الحزب ممن تابعوا تلك الأحداث .

وتمضى الشهادة التى قدمها الضابط بسجن ابوغريب لتشير الى أن اكثر من ٢٠ سيارة لورى مزودة بثلاجات قد حملت الجثث (وهى سيارات مخصصة لنقل جثث شهداء الحرب) وتم تسليمها لذويهم فى مقابل دفع ٥٠ دينارا عراقيا وهى ثمن الطلقات التى استخدمت فى القتل . وكانت أسر القتلى اثناء عملية تسلم الجثث تتلقى تحذيرات مؤداها ان ابنهم « جبان وخائن ومتآمر » ومن ثم لايستحق ان تقام فى ذكراه اى مظاهر للتعازى .

وجدير بالذكر ان النسبة الأكبر لهؤلاء الضحايا هم من بين المعارضين للحرب الدائرة كما ان من بينهم معارضين سياسيين من اتجاهات سياسية مختلفة تشمل تيارات اسلامية ويسارية وعناصر من الجناح اليسارى داخل حزب البعث ومئات من الأكراد ذوى الاتجاهات السياسية المختلفة وعديد من طلاب جامعة صلاح الدين فى اربيل الذين كانوا قد شاركوا فى مظاهرة داخل الجامعة احتجاجا على تجنيدهم القسرى فى الجيش الشعبى . وجدير بالذكر ان هؤلاء كانوا قد خيروا قبل قتلهم الجماعى بالتطوع بالانضمام الى الخطوط الأمامية لجبهة القتال مقابل العفو عنهم وأن قرار قتلهم قد جاء بعد رفضهم مثل هذا العرض .

هذا ومن بين من شملتهم ايضا عملية القتل الجماعى التى جرت — مئات من اعضاء اسر كانت قد رحلت إلى ايران نظرا لأصولها الايرانية واحتجز عدد من شباب تلك الأسر لسنوات طويلة دون توجيه تهم محددة لهم . كما شمل ضحايا تلك الأحداث عدد من العسكريين ورجال الشرطة واعضاء فى قوات الأمن .

وتشير الاحصاءات الرسمية إلى ان عدد السجناء من ابناء الأسر التى رحلت قد بلغ ١٦٫٠٠٠ شخص .

تخفيف أحكام الاعدام عن دفعة جديدة من المصريين العاملين بالعراق

نشرت صحف المعارضة المصرية قائمة تضم أسماء ١٢ مصرياً آخرين محبوسين فى سجن أبو غريب بالعراق صدرت ضدهم أحكام بالاعدام من جانب السلطات العراقية :

القائمة تضم :

محمود سمير ابراهيم هاشم	على على مينا
محمد محمد عميرة	صلاح محمد عبد الجليل
محمود زكى محمد البيبانى	سامى كامل محمد
عيون عبد الفتاح عبد الحافظ	على عبد الرشيد
محمد السيد حسن	محمد صلاح الدين حسن
السيد محمد السيد	طارق محمد السيد

وفى البداية نفى المستشار الصحفى للقنصلية العراقية هذه المعلومات وأكد أن المحكوم عليهم بالاعدام فى قضية التزوير عشرة فقط وتم تخفيف الحكم عنهم بعد الاتصالات السياسية بين البلدين ، وأن هؤلاء المسجونين محكوم عليهم فى جرائم عادية وليست جرائم سياسية ويقيمون فى سجون عادية تماما وليس معتقلات ويستطيع أقاربهم السفر لرؤيتهم .

وقد أكد أهالى هؤلاء المعتقلين هذه الوقائع وقاموا بزيارتهم يوم ٧/٢٢ وكانوا بملابس الاعدام وشاهدوا آثار التعذيب الشديد عليهم .

كذلك أكدت وزارة الخارجية المصرية بعد اتصالات عاجلة وسريعة مع الخارجية العراقية أنه لايوجد مواطن مصرى حاليا محكوم عليه بالاعدام فى السجون العراقية ، الا أنها تراجعت عن ذلك وأكد القنصل المصرى بالعراق وجود هؤلاء المحكوم عليهم وهم غير العشرة المخفف عنهم حكم الاعدام .

هذا وقد أوردت صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦ أنه خلال لقاء الرئيس صدام حسين رئيس العراق الذى تم مع السيد عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية يوم ٢ يونيو بشأن تخفيف حكم الاعدام على العشرة المصريين « الدفعة الأولى » قال له الرئيس العراق أنه يوجد أيضا عشرة آخرون محكوم عليهم بالاعدام أيضا وبنفس التهمة وأنه قرر نفس الشىء بالنسبة لهم ، وبذلك لايوجد أى مصرى محكوم عليه بالاعدام فى سجون العراق .

وأضافت الصحيفة : هذا ماحدث وقتها، ولكن الدكتور عصمت عبد المجيد رأى عدم الاعلان عن وجود عشرة آخرين إكتفاء بقرارات القيادة العراقية ، لكن الاعلام عن التخفيف عن العشرة الأول — أراح عائلاتهم ، أما عدم الاعلان عن العشرة الآخرين فقد ادى الى أن عائلاتهم لم تعرف وغضبت وتظاهرت .. لذلك فعندما حدثت المظاهرة هذه بدأت ردود افعال واتصالات كما لو أن الأمر جديد أو مجهول وأدى نشر أخبار غير صحيحة والى البلبلة .

وجدير بالذكر أن :

المنظمة العربية لحقوق الانسان كانت قد ابرقت للرئيس العراق والمسئولين العراقيين بشأن تخفيف احكام الاعدام عن المجموعة الأولى من المصريين العاملين فى العراق كما التقى أمينها العام والسيد السفير سمير النجم رئيس شعبة المصالح العراقية بمصر لنفس الغرض .

كما عملت بتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية والهيئات المعنية فى هذا الشأن ولازالت المنظمة عند تقديرها بأن القضية ليست قضية مصريين عاملين فى العراق بقدر ماهى قضية قانون لايتناسب مع حجم الجرم مهما كانت التبريرات التى تساق فى هذا الصدد . وان المنظمة تجدد مناشدتها للرئيس العراق والحكومة العراقية باعادة النظر فى هذا القانون من اساسه .

سوريا

وفاة معتقل فى السجون السورية

خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السورية مستفسرة عن الظروف التى أحاطت بوفاة أحد المعتقلين السياسيين فى السجون السورية .

جاء هذا فى أعقاب الشكوى التى تلقتها المنظمة بشأن وفاة الدكتور فايز عبد السلام ـــ المعتقل منذ عام ١٩٨٠ فى السجون السورية ، وهو الأمر الذى تلقته المنظمة بقلق بالغ .

وكانت الشكوى قد أشارت الى أن أسرة المعتقل قد تسلمت بطاقته الشخصية وبعض متعلقاته الأخرى إشعارا بوفاته ـــ وأن أنباء تلك الوفاة كانت شبه مؤكدة منذ فترة طويلة .

والدكتور فايز عبد السلام أخصائى أمراض نساء ، حصل على شهادته من إحدى الجامعات المصرية ـــ وجرى اعتقاله ضمن مجموعة كبيرة من الأطباء فى مدينة حمص وكان عمره حينذاك ٣٥ عاما .

ولم يعرف ماإذا كان هو وغيره من الأطباء المعتقلين منذ عام ١٩٨٠ قد قدموا للمحاكمة وما إذا كانت ثمة تهم محددة قد وجهت لهم ، ـــ هذا ولم تتلق المنظمة أى ايضاح من السلطات السورية فى شأن هذه الشكوى .

مصر

تدهور الحالة الصحية لسجين سياسى

خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان اللواء زكى بدر وزير داخلية مصر بشأن تيسير توفير العناية الطبية اللازمة للسجين محمد محمود بدر الدين مراد الذى يعانى من جلطة فى الشريان التاجي مما يتطلب توفير عناية طبية خاصة له .

وكانت المنظمة قد تلقت شكوى تفيد بأن السجين يعانى من تدهور فى حالته الصحية ـــ وقد أكدت ذلك الشهادات الطبية المرفقة بالشكوى ـــ والتى قامت المنظمة بدورها بإرسالها للسيد وزير الداخلية ـــ وان كانت المنظمة لم تتلق ردا حتى الآن .

وجدير بالذكر ان محمد محمود بدر الدين مراد هو عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع وهو مودع بسجن طره بموجب الحكم الصادر ضده فى ١٩٨٦/٥/٢٤ فى قضية الحزب الشيوعى المصرى .

برقية من المنظمة الى رئيس الجمهورية

ناشدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى برقية وجهتها للرئيس المصرى محمد حسنى مبارك وقف التصديق على الحكم الصادر بحق المواطنة فتحية سيد أحمد التى كان قد صدر ضدها حكم بالسجن لمدة عام مع الشغل فى قضية من قضايا الرأى وهى القضية رقم ٢٠٧ الخاصة بالحزب الشيوعى المصرى .

وجدير بالذكر ان السيدة/ فتحية سيد أحمد هى أرملة وأم لأطفال لا عائل لهم من بينهم طفلة فى حاجة لرعاية صحية حيث أنها تفتقد القدرة على النطق والسمع . وجاء فى البرقية التى أرسلتها المنظمة أنها تلتمس وقف تنفيذ الحكم بصرف النظر عن التظلمات القانونية المقدمة من المحامين آخذة فى اعتبارها الجانب الإنسانى فى هذه المسألة .

المعارضة المصرية .. وقانون الانتخابات :

تقدمت أحزاب المعارضة المصرية بمذكرة الى الرئيس محمد حسنى مبارك تتضمن مطلبين أساسيين لدخول هذه الأحزاب انتخابات مجلس الشورى المقبلة فى أكتوبر القادم :

(١) تعديل القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى بحيث يتم تعديل نظام انتخابات أعضاء مجلس الشورى من القائمة المطلقة الى الدوائر الفردية .

(٢) تعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية بما يكفل نزاهة الإنتخابات .

وقد اتفقت أحزاب المعارضة على التعاون فيما بينها فى المعارك الانتخابية وفى حالة عدم الأخذ بالتعديلات المطلوبة والإبقاء على الانتخابات بنظام القائمة المطلقة فإن أحزاب المعارضة ستخوض الانتخابات فى جبهة واحدة .

السودان

« أجرى وفد حزب الأمة السودانى برياسة السيد صلاح المهدى مباحثات مع السيد فهمى ناشد نائب رئيس اتحاد المحامين الأفارقة وعضو اللجنة القانونية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان حول الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب والذى صدق عليه مجلس الشعب المصرى .

وأعلن السيد المهدى أن حزبه سيتبنى الميثاق عند تقديمه الى الجمعية التأسيسية فى أول اجتماع لها بالخرطوم » .

المغرب

سجين سياسى يُحرم من مناقشة رسالة الدكتوراه

منع سجين سياسى فى سجن القنيطرة ـــ وهو دريس ركاب ـــ من مناقشة الرسالة التى أعدها للحصول على درجة الدكتوراه .

جاء ذلك فى الشكوى التى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الانسان والتى ارفق بها نداء موقعا عليه من بعض السجناء بسجن القنيطرة أعربوا فيه عن تضامنهم مع زميلهم وطالبوا بكفالة حقه فى مناقشة رسالته .

أما موضوع الرسالة فهو « النظام الاستبدادى فى اسبانيا (الفرانكوية) روايات وشهادات » وكان من المقرر ان تعقد المناقشة فى ١٠ مايو ١٩٨٦ الا أن وزير العدل المغربى ـــ على حد قول الشكوى ـــ قد اصدر قرارا بمنع اجرائها .

وكان سجناء سجن القنيطرة قد وجهوا رسالة مفتوحة الى السيد وزير العدل أعربوا فيها عن اعتراضهم على هذا الاجراء الذى وصفوه ـــ عن حق ـــ بأنه « انتهاك لحق أساسى من حقوق الانسان وهو حق التعليم والمعرفة » ـــ الا أن تلك المساعى بما فيها مساعى أسرة السجين قد باءت جميعا بالفشل .

وقد قامت المنظمة العربية لحقوق الانسان من جانبها بمناشدة وزير العدل المغربى بالعدول عن القرار المشار اليه واعربت عن انها سوف تتلقى بارتياح بالغ مثل هذا الاجراء ..

أسر المعتقلين السياسيين تطالب منع التعذيب فى المعتقلات

وقعت أسر المعتقلين السياسيين فى المغرب على عريضة تطالب السلطات فى المغرب باحترام الحقوق الأولية للمعتقلين السياسيين ووقف التعذيب وانهاء أساليب المماطلة واللامبالاة تجاه المطالب العادلة والخاصة بتحسين شروط الحياة داخل السجون ، وقد شجبت العريضة أساليب التعذيب المتبعة والتى وصفتها بأنها أصبحت مستشرية فى سجون المغرب وطالبت السلطات بالالتزام بالبروتوكول المتعلق بمنع التعذيب داخل المعتقلات وهو البروتوكول الذى وقعت عليه المغرب مؤخرا .

فلسطين المحتلة

حصاد « القبضة الحديدية » فى شهر

إقامة جبرية

من أبرز سمات انتهاكات حقوق الانسان في فلسطين المحتلة خلال شهر يوليو ، هو كثرة أوامر الإقامة الجبرية التى صدرت خلال هذا الشهر ، والتى أمكن رصد ١٩ حالة منها ، من أبرزها وحيد الحمد الله الرئيس المنتخب لبلدية عنبتا وعضو مجلس أمناء جامعة النجاح ، وهى المرة الثالثة على التوالى التى تحدد فيها إقامته ، وكل مرة لفترة ٦ شهور .

هناك أيضا ماجد عبد الله اللبدى أمين نقابة عمال المطابع في القدس وهى المرة الرابعة التى يتعرض فيها لهذا الإجراء التعسفى ، فضلا عن أنه كان معتقلا لمدة ٣ شهور في بداية هذا العام .

استدعى الحاكم العسكرى الصهيونى لنابلس ٦٥ من الأسرى الفلسطينيين الذين سبق تحريرهم العام الماضى مقابل أسرى إسرائيليين ، وهددهم الحاكم بالإبعاد خارج الوطن . وكانت سلطات الاحتلال قد أبعدت مؤخرا ٤٠ أسيرا محررا .

وفي هذا الإطار استدعت سلطات الاحتلال في جنين ٢١ أسيرا محررا وحققت معهم ، بدعوى استئنافهم لنشاطهم المعادى للاحتلال .

وكشفت صحيفة حداشوت الإسرائيلية ، عن عزم سلطات الاحتلال اعتقال جميع الأسرى المحررين (٦٠٠ أسير) رغم أن إتفاقية تبادلهم تحظر إبعادهم أو إعادة اعتقالهم .

أبو على شاهين
المرة الثانية

☐ تتعرض الحالة الصحية للمناضل الفلسطينى المعروف أبو على شاهين لتدهور متزايد داخل زنازين المخابرات العسكرية الأردنية — المعتقل فيها منذ نحو شهرين — نتيجة لتزايد معاناته من آلام حادة في العمود الفقرى وساقه اليمنى .

أبو على شاهين كان ضمن الفصيلة الفلسطينية الأولى من حركة فتح، التى أشرفت باشتراك عرفات على تنظيم الخلايا المسلحة الأولى في فلسطين المحتلة بعد هزيمة ٦٧ ، وهو الى جانب كونه مقاتلا ، فهو مثقف ثورى معروف .

إعتقلته سلطات الاحتلال الصهيونى في نفس العام ٦٧ ، وتعرض لكافة ألوان التعذيب في مراكز الاستخبارات الصهيونية وحوكم وصدر عليه حكم بالسجن فى عام ٦٩ لمدة ١٥ عاما بتهمة حيازة السلاح وتنظيم عمليات فدائية ، الى أن خرج في عام ٨٢ في إطار عملية لتبادل الأسرى بين إسرائيل ومنظمة التحرير ، فوافق بشرط عدم الخروج من الوطن .

ولكن بعد ٧٠ يوما فقط قررت سلطات الاحتلال نفيه الى قرية الدهانية على الحدود الفلسطينية المصرية ، خشية من دوره الديناميكي في تنظيم المقاومة . وبعد عامين قررت نفيه خارج البلاد كلية ، فانتقل الى عمان في ١٩٨٤ .

وبعد عامين اعتقلته المخابرات العسكرية الأردنية ... بنفس التهمة الى حوكم عليها منذ ١٩ عاما : أى حيازة أسلحة كانت معدة للتهريب لفلسطين المحتلة للقيام بعمليات فدائية هناك !

☐ قامت سلطات الأمن الأردنية بتسليم المناضل الفلسطينى محمود جبيل (من مخيم الأمعرى — قرب رام الله) الى سلطات الاحتلال الصهيونى .

وذكرت وكالة أنباء « وفا » الفلسطينية ، أن إسرائيل تتهم محمود جبيل بالتسلل من الأردن إلى فلسطين المحتلة في عام ٨٢ ضمن مجموعة فدائية .

☐ شهد شهر يوليو ، عملية نزول واسعة النطاق لقوات جيش الاحتلال الى المناطق الآهلة بالسكان في المدن الرئيسية ومراكز التجمعات الجماهيرية في الضفة وغزة ، بهدف منع تصاعد موجة السخط العارمة التى اجتاحت فلسطين المحتلة ، فى أعقاب الاجراءات الأردنية الموجهة ضد مكاتب وقيادات منظمة التحرير في الأردن .

وقد قامت قوات الاحتلال بتفريق المظاهرات بالقوة في نابلس وطولكرم والخليل ومخيم بلاطة وبلدة قلقيلية وأغلقت الشوارع الرئيسية في مخيمى الدهيشة (بيت لحم) والشاطىء (غزة) وأطلقت النيران فوق الرؤوس وقنابل الغاز ، مما أسفر عن إصابة العشرات بحالات اختناق ، كما قامت بعمليات مداهمة للمنازل ، واعتقلت المئات .

كما فرضت حصارا محكما حول جامعة النجاح في نابلس ، المعقل الرئيسى للحركة الوطنية وحظرت دخولها على الطلاب والأساتذة لمدة اسبوع واعتقلت عددا من القيادات الطلابية من منازلهم وأغلقت مقر الاتحاد النسائى في القدس و ٥ نوادي في نفس المدينة وناديين آخرين في وادى الجوز .

وأصدرت قرارا بمنع عقد أية اجتماعات مهنية أو سياسية أو اجتماعية في الضفة وغزة الى أجل غير محدد .

وفي نفس الإطار ، فرضت قيودا مشددة على الصحف الفلسطينية التى انتقدت المواقف الأردنية ، فأغلقت صحيفة « الميثاق » ومجلة « العهد » ، وتعرضت بقية الصحف للمصادرة عدة مرات وحظر توزيعها في مدن الضفة وغزة . وقد علق رضوان ابو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في فلسطين المحتلة على هذه الاجراءات قائلا : « إن الصوت صوت الأردن ، واليد يد اسرائيل » .

(الاعتقال سياسة يومية)

فتوى بالقتل

□ أصدر موردخاى إلياهو الحاخام الاكبر في اسرائيل فتوى دينية تحرم محاكمة المسئولين في جهاز « الشين بيت » المتهمين بقتل الفدائيين الفلسطينيين بعد القبض عليهما أحياء . وقال إلياهو « في فتواه » إن الشريعة اليهودية تسمح بقتل غير اليهود إذا كانوا أعداء ، وطالب بمكافأة القتلة — بدلا من محاكمتهم — على ما وصفه بالعمل البطولى المجيد !

□ لقى ٧ فلسطينيين مصرعهم خلال شهر يوليو على يد عصابات المستوطنين ، أبرز حوادث القتل على الطريقة النازية هى تلك التى ذهب ضحيتها معز الداية (٢٢ عاما) ومعروف مصباح (١٩ عاما) اللذان تعرضا للاختطاف من أمام مدخل مخيم الجلزون قرب رام الله ، بواسطة ٤ مستوطنين مسلحين في سيارة ، حيث قاموا بتعذيبهما ، ثم تقييدهما وتفجيرهما بشحنه ناسفة حولت جثتيهما الى أشلاء .

اعتقالات دون تمييز

إعتقلت سلطات الاحتلال الصهيونى مئات الفلسطينيين خلال شهر يوليو ، معظمهم خلال عمليات اعتقال جماعية ، ولدى « هيئة التحرير » قائمة بـ ١٣٧ منهم يمثلون مختلف طوائف ومهن الشعب الفلسطيني ، فبينهم عدد كبير من الطلاب — خاصة من جامعة النجاح بنابلس — وبعضهم قيادات نقابية أو قيادات عمالية أو صحفيين أو قيادات محلية

بالنسبة لفئات السن ، فمن المعروف أن سلطات الاحتلال لاتعرف التمييز ، فهناك بين المعتقلين من هم من الكهول ، وهناك من هم من الأطفال .

غرامة بالملايين

أصدرت المحاكم العسكرية لسلطات الاحتلال الصهيونى — خلال شهر يوليو — ١٢٩ حكما تعسفيا على فلسطينيين « بتهمة » مقاومة الاحتلال (لدى هيئة التحرير قائمة مفصلة بها) .

قسم من هذه الأحكام يستخدم عقوبة السجن فى حدها الأقصى (المؤبد : ٢٥ عاما) .

كما أن هناك أحكاما اخرى فرضت غرامات مالية باهظة للغاية . الأحكام التعسفية طالت أيضا الأطفال .

الحج ممنوع

منعت سلطات الاحتلال كل من يقل عمره عن ٤٠ عاما فى عدد كبير من مدن وقرى ومخيمات الضفة وغزة من مغادرة البلاد لأى سبب ، حتى لو كان الحج الى بيت الله الحرام .

الافراج عن رئيس «الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان»

تم اطلاق سراح السيد عبد النور على يحيى رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان — المحظور نشاطها فى الجزائر — وذلك بعد قضاء أحد عشر شهرا بالسجن وكانت التهمة التى وجهت اليه هى تأسيس منظمة غير مشروعة ، وهى الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان .

وأضافت صحيفة الاتحاد الاشتراكى التى أوردت النبأ أن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد كان قد إنتقد مرة أخرى منذ شهرين « الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان » وأعلن عن تأسيس رابطة لحقوق الانسان تكون لها « كافة الضمانات » للقيام بأنشطتها ، وهو الأمر الذى يعنى أنها ستكون منظمة رسمية .

وقد شهد العام الماضى — كما هو معروف — صدور أحكام بالسجن ضد تسعة من الأعضاء المؤسسين فى الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان أثناء محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة فيما بين ١٥ ، ١٩ ديسمبر .

وقد ألقت لجنة الحقوقيين الدوليين بعض الأضواء على وقائع المحاكمة مؤخرا من خلال تقرير نشرته لأستاذ القانون ونائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الانسان — السيد محمد شرفى — الذى حضر المحاكمة بصفة مراقب .

وكانت المحاكمة قد شملت بالاضافة للمتهمين التسعة المشار اليهم ١٤ متهما آخرين من الأعضاء البارزين فى « جمعية أبناء الشهداء » وهى جمعية تضم أبناء بعض شهداء حرب التحرير الجزائرية .

وقد توالت وقائع المحاكمة فى مناخ بدا طبيعيا وروعيت فيه كفالة حقوق الدفاع ونفى المتهمون فى أقوالهم جميع التهم الموجهة اليهم واتيح لهم الدفاع عن أنفسهم والادلاء بأقوالهم باللغة التى يجيدونها ويسهل عليهم التعبير بها وأعلن أربعة منهم أنهم تعرضوا للتعذيب كما أدان معظمهم ماوصفوه « بغياب الحريات » فى الجزائر وسيادة « الطابع البيروقراطى والتسلطى » للحكم القائم فضلا عن ادانتهم لمحدودية الدعم الذى يتلقاه أبناء الشهداء .

شملت التهم الموجهة لهذه المجموعة تهديد أمن الدولة (وهى تهمة تعاقب عليها المادة ٧٧ من قانون العقوبات بالجزائر وتصل عقوبتها الى الاعدام) ، وتوزيع منشورات وتنظيم تجمعات من شأنها أن تهدد الأمن العام وتأسيس روابط وجمعيات بدون ترخيص مسبق

وقد تضمنت الأفعال التى اتهم بمقتضاها هؤلاء الأشخاص الآتى :

— قيام مؤسس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بطلب الانتساب الى الاتحاد الدولى لحقوق الانسان دونما انتظار للحصول على التصريح اللازم لذلك من السلطات الجزائرية وهو ماتنص عليه المادة رقم ٧٠ — ٧١ الواردة فى اللوائح المنظمة لتلك الأمور والصادرة فى ٣ ديسمبر ١٩٧١ .

— وإن كانت هيئة الدفاع قد أوضحت أن مؤسسى الرابطة قد وجهوا بالفعل طلبا للحصول على تصريح من وزير الداخلية فى ٣٠ يونية ١٩٨٥ .

— قيام سكرتير عام الرابطة بتوزيع بيان يشجب فيه قرارات القبض على بعض الصحفيين والمشتغلين فى وكالات الأنباء .

— صدور نداء من « جمعية أبناء الشهداء » يحث الأعضاء على الاشتراك فى وضع الزهور على قبور آبائهم بمناسبة عيد الشهداء (٥ يوليو ١٩٨٥) وهو الأمر الذى اعترضت طريقه قوات الشرطة ومنعت حدوثه .

وقد بدا للمراقبين فى الجلسة أن كثيرا من الاسانيد التى يرتكز عليها الاتهام اخذت فى التهاوى مما أثار تفائلهم بشأن الأحكام المرتقبة خاصة وان القرائن الواردة ضد المتهمين قد انطوت على قدر من التضارب ، وأن هيئة الدفاع قد فندت بدورها تلك الاتهامات وكشفت عن تناقض بعضها ، بل ان النائب العام نفسه قد اعلن سحبه لطلب تطبيق المادة ٧٧ من قانون العقوبات على تلك القضية .

ولكن على خلاف التوقعات المتفائلة بالافراج عن معظم المتهمين ، وصدور أحكام مخففه على البعض الآخر — فقد صدرت الأحكام بالسجن لمدد تراوحت مابين ٣ سنوات وستة أشهر .

وتجدر الاشارة الى أن الأحكام الصادرة ضد أعضاء الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان قد تضمنت أحكاما بالسجن لمدة ٣ سنوات ضد ٦ من أعضاء الرابطة وعقوبات أخرى بالسجن لمدة عام ضد سكرتير الرابطة ولمدة ١١ شهرا ضد رئيس الرابطة عبد النور على يحى (الذى تم الافراج عنه مؤخرا كما أشرنا أعلاه) ولمدة ٦ أشهر ضد أحد أعضاء الرابطة الآخرين .

وعلى الجانب الآخر تضمنت الأحكام الصادرة بحق أعضاء جمعية أبناء الشهداء عقوبات بالسجن : لمدة عاملين ضد ثلاثة أشخاص ، ولمدة عام ضد أحد أعضاء الجمعية ، ولمدة ١١ شهرا ضد أربعة أشخاص ، ولمدة ١٠ أشهر ضد ثلاثة أشخاص، لمدة ١٦ شهرا ضد ثلاثة أشخاص آخرين ، بينما تمت تبرئة عضو واحد من تلك الجمعية .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان المنظمة تناشد القمة الافريقية التصديق على الميثاق الافريقى لحقوق الانسان

أبرق الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة الى السيد عيدى عمارو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية بدعوة لتذكير مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية التصديق على الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب الذى سبق أن ووفق عليه بالفعل فى القمة الافريقية منذ عام ١٩٨١ .

جاء فى برقية الأمين العام ... « اننا واثقون ان تذكير القمة الافريقية الحالية بأهمية موافقة أغلبية الحكومات كل على حدة على الميثاق سوف يقوى من مصداقيته ، وأن مزيدا من المبادرة فى هذا الصدد سوف تحقق التزاما جماعيا وفرديا بتأمين حقوق الانسان والشعوب الافريقية .. اننا نناشد القمة الافريقية بكل تصميم النظر الى هذا الموضوع على نحو عاجل وبكل الأهمية التى يستحقها ... ان وضع الميثاق الافريقى موضع التنفيذ فى أقرب وقت ممكن سوف يسهم فى نضالنا المشترك ضد القهر الامبريالى العنصرى والصهيونى الذى تعانى منه شعوبنا فى الأقاليم المستعمرة والمحتلة فى الجنوب الافريقى والعالم العربى » .

.. وتتلقى ردا من سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية

وقد تلقى الأمين العام للمنظمة ردا من السيد عيدى عمارو سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية جاء فيه « إن اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد تسلم بالتقدير رسالة التضامن الجادة والهامة التى وصلتنا منكم ، والاجتماع يبعث بخالص تمنياته وتحياته لمنظمتكم واعضائها » .

.. وتنسق مع منظمة العفو الدولية فى مناشدة رئيس غينيا بيساو فى تخفيف أحكام الاعدام

كذلك أبرقت المنظمة الى رئيس غينيا بيساو تناشده تخفيف أحكام الاعدام التى صدرت يوم ١٢ يوليو ١٩٨٦ عن المحكمة العسكرية العليا ضد نائب الرئيس السابق ، وآخرين ، وتطالب بمنح هؤلاء المواطنين حق الاستئناف باعتبار أن حق الحياة هو أول وأهم حق أقرته المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

وقد قامت المنظمة بهذه الخطوة بالتنسيق مع منظمة العفو الدولية التى تبنت هذه القضية ، وقد أوضحت منظمة العفو الدولية فى برقية لاحقة للمنظمة العربية لحقوق الانسان بأن سلطات غينيا بيساو نفذت أحكام الاعدام فى هؤلاء المواطنين .

فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بفرنسا يناشد الحكومة الفرنسية اجراء حوار مع الشباب العربى

أصدر فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بفرنسا بيانا فى ١٩٨٦/٧/١ يناشد الرأى العام الفرنسى اظهار دعمه لقضية الشباب العربى فى مدينة ليون الذين يتابعون اضرابهم عن الطعام للأسبوع الثالث مطالبين بمراجعة نص مشروع القانون المتعلق بالأجانب .

جاء فى البيان .. « وإذ تعبر الجمعية عن دعمها للشباب العربى فى نضالهم هذا ، تناشد الحكومة الفرنسية أن تأخذ المبادرة لفتح الحوار مع المضربين فى أسرع وقت ، وذلك لوضع حد لهذه المأساة الانسانية قبل ان يفوت الاوان » .

العدد ١٩ من مجلة حقوق الانسان فى الوطن العربى

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان العدد (١٩) من « كتابها غير الدورى » ، « حقوق الانسان فى الوطن العربى » الكتاب صدر فى شكل جديد ، وتبويب جديد ، وأسلوب معالجة جديد أيضا .

التطوير يستهدف تطوير « الكتاب غير الدورى للمنظمة » ليصبح دورية بحثية فصلية متخصصة فى قضايا حقوق الانسان .

وهذا التطوير يستكمل الوظيفة التى تؤديها النشرة الاخبارية . وقد استدعى ترتيبات خاصة داخل المنظمة ، حيث تأسست مجموعة بحثية من عدد من الباحثين من مختلف المواقع البحثية وأعدت برنامجا بحثيا لمعالجة قضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى ، تهتم بالقضايا التطبيقية بالدرجة الأولى ، كما شرعت فى مراسلة باحثين فى كافة المراكز البحثية فى الوطن العربى من أعضاء المنظمة وأصدقائها . وسوف تنشر المجلة البحثية ثمرة هذا البرنامج أولا بأول .

يشرف على البرنامج البحثى د . على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان • تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى .
• ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ، الجيزة . • العنوان البرقى ، بسيومان ، مصر . • رئيس المنظمة فتحى رضوان ، نائب الرئيس أديب الجادر ، الأمين العام محمد فائق . • الاشتراك السنوى للعضوية العاملة ٢٥ دولارا أمريكيا أو مايساويها بالعملات المحلية ، وبالنسبة للعضوية المنتسبة ٥ دولارات أمريكية . • التبرعات مفتوحة واختيارية طوعية ، ترسل بشيكات أو صكوك أو حوالات الى البنك العربى المحدود ــ جنيف Arab Bank Ltd, Switzerland, (Arab Organization For Human Rights) P.O.Box 863 CH 1211 Geneva 1 Switzerland account 201.738.10.01.